Distr.
GENERAL

A/37/375
11 August 1982
ARABIC
ORIGINAL : ARABIC/ENGLISH
FRENCH/SPANISH

الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

الدورة السابعة والثلاثون
البند ١١٨ من جدول الأعمال المؤقت *

تقرير اللجنة الخاصة المعنية بزيادة فعالية مبدأ عدم استعمال القوة في العلاقات الدولية

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

أولا - مقدمة ٢
ثانيا - الملاحظات الواردة من الحكومات ٣
ايران ٣
بوتسوانا ٥
تشيكوسلوفاكيا ٥
جمهورية افريقيا الوسطى ٦
فنزويلا ٧
كمبوتشيا الديمقراطية ٩
مصر ١٢

* A/37/150.

Digitized by UNOG Library

مقدمة

١- في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١، اتخذت الجمعية العامة القرار ٣٦/٣١ المعنون "تقرير اللجنة الخاصة المعنية بمبدأ عدم استعمال القوة في العلاقات الدولية" والذي تنص الفقرتان ٢ و ٥ منه على ما يلي:

"ان الجمعية العامة،

"...

"٢- تقرر أن تواصل اللجنة الخاصة أعمالها بهدف القيام في أقرب وقت ممكن بصياغة معاهدة عالمية بشأن عدم استعمال القوة في العلاقات الدولية وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، أو وضع ما قد تراه مناسبا من توصيات أخرى؛

"...

"٥- تدعو الحكومات التي لم تقدم أو تستكمل تعليقاتها ومقترحاتها وفقا لقرار الجمعية العامة ٣١/٩ الى أن تفعل ذلك؛".

ويمكن الاشارة في هذا الصدد الى أن من بين ما قامت به الجمعية العامة في القرار ٣١/٩ أنها دعت الدول الاعضاء الى مواصلة النظر في مشروع المعاهدة العالمية بشأن عدم استعمال القوة في العلاقات الدولية المشار اليه في القرار المذكور، وكذلك الى بحث الاقتراحات والبيانات الأخرى التي قدمت أثناء النظر في البند المعنون "عقد معاهدة عالمية بشأن عدم استعمال القوة في العلاقات الدولية"، كما رجت من الدول الاعضاء ابلاغ الأمين العام بآرائها ومقترحاتها بشأن هذا الموضوع.

٢- وعملا بالفقرة ٥ من القرار ٣٦/٣١، دعا الأمين العام الدول الأعضاء بمذكرة مؤرخة في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ الى تقديم تعليقاتها أو مقترحاتها المشار اليها في تلك الفقرة.

٣- وحتى ١٠ آب/اغسطس ١٩٨٢ كانت قد وردت رسائل من ايران وبوتسوانا وتشيكوسلوفاكيا وجمهورية افريقيا الوسطى وفنزويلا وكمبوتشيا الديمقراطية ومصر. وقد استنسخت أدناه الرسائل التي كانت أيضا قد قدمت الى اللجنة الخاصة المعنية بزيادة فعالية مبدأ عدم استعمال القوة في العلاقات الدولية وذلك في دورتها لعام ١٩٨٢ (A/AC.193/4 و Add.1 و 2؛ A/AC.193/4/Add.3 و Corr.1؛ و A/AC.193/4/Add.4)، يستثنى من ذلك رد فنزويلا الذي ورد بعد انتهاء تلك الدورة (١). وستنشر جميع الرسائل الأخرى في صورة اضافات لهذا التقرير.

---

(١) عملا بالمقرر الوارد في الفقرة ٢ من قرار الجمعية العامة ٣٦/٣١، اجتمعت اللجنة الخاصة في نيويورك في الفترة من ٢٩ آذار/مارس الى ٢٣ نيسان/ابريل ١٩٨٢. وللاطلاع على تقريرها أنظر: الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السابعة والثلاثون، الملحق رقم ٤١ (A/37/41).

Digitized by UNOG Library

ثانيا - الملاحظات الواردة من الحكومات

ايران

[الأصل : بالفرنسية]
[٢ نيسان /ابريل ١٩٨٢]

١- تؤيد حكومة جمهورية ايران الاسلامية أي تدبير يرمي الى زيادة فعالية مبدأ عدم استعمال القوة في العلاقات الدولية ، وتؤيد فكرة وضع صك دولي بهذا الشأن يكون هدفه تطوير المبدأ الوارد في الفقرة ٤ من المادة ٢ من الميثاق عن طريق الالمام بعناية بمحتواه وباستثناءاته .

٢- وترى حكومة جمهورية ايران الاسلامية بهذا الصدد ان وثيقة عمل بلدان عدم الانحياز ، التي تغطي جوانب مختلفة من مبدأ عدم استعمال القوة ، تمثل مساهمة مفيدة جدا في سبيل تنظيم هذا المبدأ تنظيما اتفاقيا .

٣- ولكن بالنظر لتعقد مسألة استعمال القوة والتفسيرات المختلفة التي يفسر بها حسب المقتضيات السياسية والاقتصادية ، ونظرا للاستعمال المستمر للقوة بجميع جوانبها من قبل الدول العظمى وعملائها في العلاقات الدولية ، فان حكومة جمهورية ايران الاسلامية ترى انه لابد من النظر في الظواهر المتعددة الأشكال لاستعمال القوة ، ومن العمل ليس فقط على تحديد الأشكال الظاهرة لاستعمال القوة والتهديد باستخدامها ، وانما ايضا الاشكال المقنّعة لاستعمال القوة في أبعاده العسكرية والسياسية والاقتصادية .

٤- وبعبارة أخرى يجب للصك الدولي ان ينطوي على تعريف لاستعمال القوة يشمل ، بالاضافة الى الاستعمال المباشر للقوة المسلحة والتهديد باستعمال القوة ، العناصر التالية :

(أ) استخدام المرتزقة ؛

(ب) اعمال التحريض والدعايات العدوانية ؛

(ج) المؤامرات السافرة أو المقنّعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى أو لمد منطقة النفوذ اليها ؛

(د) المحاولات المعلنة أو السرية لزعزعة استقرار حكومات الدول الأخرى ؛

(هـ) التحريض على استعمال القوة ، والتواطؤ مع دولة تستخدم القوة ومدها بالدعم المادي والمعنوي ، وخاصة عن طريق اعطاء الاسلحة لدولة تعمل ، بمبادرتها الخاصة أو لحساب دولة عظمى ، على استعمال القوة المسلحة ضد دولة أخرى ؛

(و) اعمال الضغط والاكراه الاقتصادية والسياسية .

Digitized by UNOG Library

٥- ويجب كذلك أن تحدد بعناية الحالات الاستثنائية للمبدأ الآمر - مبدأ عدم استعمال القوة . ويبدو من المناسب بهذا الصدد أخذ الحالات التالية بعين الاعتبار :

(أ) اعادة تأكيد المبدأ الذى مفاده ان حركات التحرير الوطني التي تكافح الاستعمار والعنصرية والاحتلال الأجنبي والامبريالية والتوسعية ، لها الحق المشروع في اللجوء الى الكفاح المسلح من أجل بلوغ تقرير المصير والاستقلال والسلامة الاقليمية ، وكذلك من أجل تحرير الأراضي المحتلة والقضاء على بقايا العنصرية والسيطرة الاستعمارية والامبريالية .

(ب) اعادة تأكيد الحق الطبيعي في الدفاع الشرعي عن النص المكرس في المادة ٥١ من الميثاق بحيث يشمل حق الدفاع الشرعي الفردى والجماعي .

(ج) التمييز بين استعمال القوة في العلاقات الدولية وتدابير القمع التي تتخذ بموجب الفصل السابع من الميثاق .

٦- وترى حكومة جمهورية ايران الاسلامية انه يجدر أيضا النص على تدابير بغية تقرير وتحديد هوية مرتكب العدوان وانشاء آلية مناسبة لمعاقبته . كما أن وضع قواعد ملائمة لتفادى استعمال القوة وكذلك استحداث وسائل لتدارك الأمر سوف يسهم بالتأكيد في صرف الدول عن استعمال القوة في علاقاتها الدولية .

٧- وترى حكومة جمهورية ايران الاسلامية ، ازاء العلاقة الوثيقة القائمة بين مسألة نزع السلاح ومسألة عدم استعمال القوة ، ان الاداة الدولية الواجب اعدادها ينبغي ان تتضمن أيضا احكاما ذات صلة ، تتعلق بنزع السلاح عامة ونزع السلاح النووى خاصة .

٨- وينبغي ألا تشمل الاداة الدولية المتعلقة بعدم استعمال القوة في العلاقات الدولية ، أى شرط يسمح للدول بالتنصل من الالتزام الآمر بعدم استعمال القوة ، بحجة أحكام معاهدات أو اتفاقات سبق أن أبرمتها هذه الدول ، الا في حالة الأعمال القسرية التي تتم بموجب الفصل السابع من الميثاق .

Digitized by UNOG Library

بوتسوانا

[الأصل : بالانكليزية]
[٤ آذار/مارس ١٩٨٢]

ليس لدى حكومة بوتسوانا تعليقات خلاف انها تحث على احترام ميثاق الأمم المتحدة احتراما تاما . ان ما يفتقده المجتمع الدولي في الواقع ليس مجرد معاهدة تفرض على الدول احترام سلامة أراضي بعضها البعض أو تلزمها بذلك ، وانما ما يفتقده هو بالأحرى ان تكون لدى الدول الارادة والتصميم المخلص على ان تعيش معا في سلم ، وان تمتنع في جميع الأوقات عن استخدام القوة في تسوية المنازعات التي تحدث بينها .

تشيكوسلوفاكيا

[الأصل : بالانكليزية]
[٢٩ آذار/مارس ١٩٨٢]

١ - تشاطر جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية الاهتمام الذي تتابع به الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمجتمع الدولي التطور الخطير في الحالة الدولية . وقد حدث ، في الآونة الأخيرة ، تدهور في الحالة الدولية هو من أخطر ما حدث منذ أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها . وتقع مسؤولية هذا التطور السلبي على الدوائر العدوانية للبلدان الامبريالية التي تبدأ جولة جديدة من سباق التسلح ، وتحاول الاخلال بالتوازن العسكري ، وتسعى جاهدة الى انتهاج سياسة من مركز القوة وتعوق ، عمليا ، أية مفاوضات تتعلق بنزع السلاح .

٢ - وازاء هذه الحالة التي تبذل فيها المحاولات لتقويض الأسس الفعلية للسلم العالمي والأمن الدولي ، وتعترف الدوائر الامبريالية الحاكمة ليس فقط بامكانية وقوع نزاع نووي وانما تنطلق أيضا من الافتراض القائل بأنها يمكن أن تفوز في مثل ذلك النزاع ، ولا تحرز المفاوضات في ميدان نزع السلاح نتائج ملموسة بسبب سياسات الغرب التعويقية ، ترى جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية أن تعزيز السلم والأمن الدوليين من أكبر مهام العصر الحاضر .

٣ - وقد أوضحت السنوات العديدة ، التي جرى خلالها النظر في مسألة صياغة وابرام معاهدة عالمية بشأن عدم استعمال القوة في العلاقات الدولية ، أن هذه الفكرة لقيت دعما حازما من الأغلبية الساحقة من الدول . وقد صمدت هذه الفكرة أمام كل هجمات مناوئيها ، كما أن اللجنة الخاصة ، التي عهد اليها باعداد المعاهدة ، اجتازت جميع التجارب التي تعرضت لها خلال هجمات ومكائد معارضي المعاهدة .

Digitized by UNOG Library

٤ - وكما هو معهود لم ينجح معارضو ابرام معاهدة عالمية بشأن عدم استعمال القوة في العلاقات الدولية في ايجاد حجج مقنعة يمكنهم أن يؤيدوا بها نهجهم السلبي . وحجتهم الأساسية القائلة بأن المعاهدة ستكون إما تكرارا للحظر على استعمال القوة في العلاقات الدولية ، الوارد في ميثاق الأمم المتحدة ، أو انها ستشكل حتى تنقيحا له ، انما هي حجة ملفقة وغير مقنعة . وقد جرى التدليل ، بطريقة مقنعة ، في كل من اللجنة الخاصة والجمعية العامة للأمم المتحدة ، على أن ابرام المعاهدة سيكون تدوينا للمبدأ الأساسي الوارد في ميثاق الأمم المتحدة وزيادة في تطوير هذا المبدأ في وثيقة معاهدة ملزمة تتمشى مع الأصول المتبعة في الأمم المتحدة في عدد من الميادين . ولن يضعف أو ينقح هذا على أية حال مبدأ عدم استعمال القوة في العلاقات الدولية كما يزعم معارضو الاتفاقية . وعلى العكس فان هذا المبدأ سيقوى ويحدد ويعزز . وستعتبر تشيكوسلوفاكيا هذا اسهاما لا ينكر في تعزيز السلم والأمن الدوليين . وكما يستدل من مداولات الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، فان الغالبية الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ترى هذا الرأى .

٥ - وان تشيكوسلوفاكيا مقتنعة بأنه يلزم اللجنة الخاصة ، في الوقت الحاضر ، الشروع في صياغة المعاهدة ، حسبما ينص عليه قرار الجمعية العامة ذو الصلة . وبعبارات أخرى ، ينبغي أن تعمد اللجنة الخاصة الى صياغة كل حكم من أحكام المعاهدة . وكما ذكرنا مرارا ، فان مشروع المعاهدة العالمية بشأن عدم استعمال القوة في العلاقات الدولية المقدم من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، يمثل في رأينا أساسا جيدا للغاية لنجاح اللجنة الخاصة في عملها ولتأدية مهمتها - ألا وهي صياغة المعاهدة . وقد قدمت أيضا ، اسهامات هامة تحقيقا لذلك ، من خلال اقتراحات أخرى عرضت في اللجنة الخاصة ، ولا سيما اقتراح مجموعة بلدان عدم الانحياز .

٦ - وينبغي التأكيد ، مرة أخرى ، على أن ما تتبعه البلدان الأعضاء في اللجنة الخاصة من نهج تحقيقا لمهام اللجنة سيوضح الارادة السياسية لهؤلاء الأعضاء ازاء تعزيز السلم والأمن الدوليين عن طريق ايجاد صك قانوني يتضمن الالتزام التعاقدى بعدم استعمال القوة في العلاقات الدولية .

جمهورية افريقيا الوسطى

[الأصل : بالفرنسية]
[٢٤ آذار/مارس ١٩٨٢]

اذا كانت الفكرة الأساسية التي تكمن وراء انشاء الأمم المتحدة هي بالفعل اقامة السلم ، فلاشك انه لا يسع أعضاء المجتمع الدولي إلا أن يعملوا على ضمان الظروف التي تمكّن من صيانة هذا السلم بجميع الوسائل مادام لا يمكن لاستخدام القوة ، في يومنا هذا ، الا ان يعني نهاية المجتمع الدولي بأسره . وانطلاقا من وجهة النظر هذه ، فان مؤسسي الأمم المتحدة لم يخطئوا بالمرة

Digitized by UNOG Library

عندما عهدوا الى هذه المنظمة العالمية بالمهمة الصعبة المتمثلة في صيانة السلم في عالم تسوده بصورة متزايدة القلق والتعصب وعدم المساواة والظلم والنزوع الى السيطرة ، هنا وهنالك . ولا يمكن للأمم المتحدة أن تؤدي هذه المهمة الجسيمة إلّا اذا ساعدتها على ذلك الدول بالتزامها رسميا بالتخلي جماعيا عن استخدام القوة . ولهذا السبب ، فان جمهورية افريقيا الوسطى تتابع باهتمام اعمال اللجنة الخاصة ، الرامية الى صياغة معاهدة عالمية بشأن عدم استعمال القوة في العلاقات الدولية وكذلك تسوية المنازعات بالطرق السلمية ، وهي معاهدة ترى جمهورية افريقيا الوسطى انه ينبغي ألّا تكون هناك أية تحفظات بشأنها .

فنزويلا

[الأصل : بالاسبانية]
[١١ حزيران/يونيه ١٩٨٢]

١ - اذا كان مبدأ عدم استعمال القوة في العلاقات الدولية واردا في صلب الفقرة ٤ من المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة التي تؤكد انه ينبغي أن " يمتنع أعضاء الهيئة جميعا في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة ، أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة " ، وكان هذا يمثل مبدأ من مبادئ القانون الدولي تعترف به جميع الدول ، فلا شيء يمنع من تطوير هذا المبدأ واستكماله واتقانه مثلما حدث لمبادئ أخرى واردة في الميثاق كانت موضع الايضاح في معاهدات واتفاقات دولية ، وفي قرارات الجمعية العامة واعلاناتها . ومن هنا فاننا نؤيد الفكرة القائلة بقيام المجتمع الدولي بصياغة صك قانوني ذي طابع دولي يقضي بعدم استعمال القوة في العلاقات الدولية .

٢ - ينبغي أن يعرّف بشكل واضح وواف ما هو معنى " القوة " أو " التهديد باستعمالها " . وفي هذا الصدد ترى حكومة فنزويلا أن استعمال القوة في العلاقات الدولية لا يشمل استخدام الأسلحة والوجود العسكري وحسب ، وانما هناك عوامل أخرى تمثل مقوما من مقومات القوة ، ولا بد من وضعها موضع الاعتبار عند محاولة تعريف هذا المصطلح . وانطلاقا من ذلك ، يمكن أن يؤخذ في الاعتبار الحكم الوارد في المادة ١٩ من ميثاق منظمة الدول الامريكية الذي ينص على انه " ليس لأية دولة أن تستعمل أو تحرض على استعمال وسائل الاكراه الاقتصادي والسياسي من أجل اخضاع الارادة السامية لدولة أخرى والحصول على فوائد أيا كان نوعها " .

٣ - ونظرا الى أن على المجتمع الدولي ألّا يجيز للدول أن تسيء استعمال القوة أو تسبيب الضرر لدول أخرى ، سواء لسكانها أو لبنيتها الاقتصادية ، استنادا على قوتها أو الى ظروف أخرى أيا كانت ، ينبغي الادراك مقدما أن استعمال " القوة " يولّد مسؤولية دولية . ولا بد من تطوير هذه الفكرة على نحو كاف يسمح بتطبيقها بشكل فعّال .

Digitized by UNOG Library

٤- ينبغي أن يبين بوضوح وتفصيل ما هي الحالات التي يكون فيها استخدام القوة مشروعا . وينبغي أن يكون من بين هذه الحالات في جملة أمور : الاعتراف بالحق المشروع لجميع الشعوب الخاضعة للأنظمة الاستعمارية أو العنصرية أو سائر اشكال الاحتلال الأجنبي في استعمال جميع الوسائل المتاحة لها ، بما في ذلك الكفاح المسلح ، وفي تلقي والتماس الدعم اللازم لبلوغ حريتها في تقرير المصير واستقلالها وسلامتها الاقليمية وتحرير أراضيها المحتلة ، وكذلك القضاء على أشكال العنصرية والاستعمار والفصل العنصري ؛ واعادة تأكيد حق جميع الدول في حماية وحدتها وسلامتها الاقليمية واستقلالها ؛ وصون الدول ، في جميع الظروف المتصلة بذلك ، لحقها المبين في الدفاع المشروع حسبما هو مكرس في المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة .

Digitized by UNOG Library

كمبوتشيا الديمقراطية

[الأصل : بالفرنسية]
[١٤ نيسان/ابريل ١٩٨٢]

١ - دأبت حكومة كمبوتشيا الديمقراطية على أن تجعل من نبذ استعمال القوة حجر زاوية في سياستها الخارجية كما دأبت على بذل جميع الجهود لكي يكون هذا المبدأ مطبقا في العلاقات بين دول المنطقة ، ومع دول العالم الأخرى .

٢ - واليوم ، رغم أن الشعب والأمة في كمبوتشيا ضحيتان لحرب عدوانية وحرب ابادة تشنها جمهورية فييت نام الاشتراكية ، فان حكومة كمبوتشيا الديمقراطية ، وفاء لهذه السياسة واحتراما لمبادئ الميثاق ، وكذلك لمبادئ حركة بلدان عدم الانحياز التي تعتبر كمبوتشيا الديمقراطية أحد أعضائها المؤسسين ، لاتزال متمسكة بالمبدأ ذاته وتعارض بشدة استعمال القوة في حل النزاعات بين الدول والأمم ، الأعضاء في المجتمع الدولي . وهي لهذا السبب أعادت التأكيد بوضوح على هذا المبدأ في البرنامج السياسي لجبهة الاتحاد القومي الوطني والديمقراطي الكبير لكمبوتشيا ، الذي اعتمده المؤتمر القومي في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ .

٣ - وترى حكومة كمبوتشيا الديمقراطية ، ان تعزيز فعالية مبدأ عدم التهديد باستعمال القوة أو استعمالها يتسم في الوقت الحالي بأهمية خاصة بسبب التدهور المخيف في المناخ الدولي ، الراجع الى سياسة التوسعيين الدوليين والاقليميين في العالم القائمة على فرض الأمر الواقع والعدوان . وكلاهما يستهزئ بالمبادئ المقدسة للميثاق ، وبمعايير القانون الدولي وبالادانات التي يوجهها لهما المجتمع الدولي . ففي كمبوتشيا ، تواصل قوات العدوان الفييتنامية منذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ ، والتي بلغ عددها اليوم ما يزيد على ٢٥٠٠٠٠ رجل ، شن حرب ابادة عنصرية وضم للأراضي باستخدام الأسلحة التقليدية والأسلحة الكيميائية والمجاعة التي أوجدتها عن عمد . وفي أفغانستان تواصل القوات السوفياتية بما يقارب ١٠٠٠٠٠ رجل عدوانها وجرائمها القذرة منذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ ، في محاولة فاشلة لقهر الشعب الافغاني البطل بالنار والدم . وظهرت بجانب بؤرتي التوتر هاتين ، نزاعات أخرى في آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية ترجع في الأصل الى انتهاك مبدأ عدم استعمال القوة في العلاقات الدولية .

٤ - وكذلك فان تعزيز فعالية مبدأ عدم استعمال القوة في العلاقات الدولية مسألة عظيمة الأهمية لجميع الدول ، خصوصا الصغيرة والمتوسطة ، لأنها ترتبط مباشرة بالمشكلة الحيوية المتمثلة في صيانة وتعزيز السلم والأمن الدوليين ومشكلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الدولي .

٥ - ان استعمال القوة يتخذ على الدوام أشكالا أكثر تنوعا واتقانا . ونظرا لأن كمبوتشيا

Digitized by UNOG Library

الديمقراطية ضحية لعدوان همجي من سلطات هانوي ، فانها تشعر ببالغ القلق لأن الهدف الجوهري من منظمة الأمم المتحدة ، أي صيانة السلم والأمن الدوليين ، لم يتحقق حتى الآن ، ولأن مبدأها الأساسي ، أي منع استعمال القوة في العلاقات الدولية مازال لم يحظ بالاحترام. ولذلك ترى كمبوتشيا الديمقراطية أن الطريقة المعقولة للقضاء على استعمال القوة في العلاقات الدولية هي وضع آلية لتسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية فعالة ومناسبة ، وعالمية ، ويكون انتهاكها ممتنعا ، وفي نفس الوقت وضع نظام للجزاءات الملزمة في حالة انتهاك هذه التسويات والمبادئ . وألا ، يخشى أن تظل المبادئ والتسويات المعنية حبرا على ورق ، على غرار مبادئ الميثاق الأخرى المعروفة جيدا . ولا يمكن التوصل الى ذلك الا بمفاوضات وصكوك قائمة على اتفاق عريض أو على توافق في الآراء . ولكن لابد من الوفاء بدقة بأهداف المنظمة ومبادئها . والتجربة تبين ، من ناحية أخرى ، أن فرص نجاح المفاوضات الثنائية أو المتعددة الأطراف لا تعتمد على الكلمات الطيبة للأطراف المعنية بل تعتمد أساسا على حسن نواياها واحترامها للقوانين الدولية بأفعال ملموسة . وما دام التوسعيون الدوليون السوفيات والمتواطئون معهم من التوسعيين الاقليميين الفييتناميين في آسيا ، والكوبيين في أمريكا اللاتينية يواصلون استخدامهم لمنابر الأمم المتحدة وغيرها من المحافل الدولية للدعاية للسلم في الوقت الذي يواصلون فيه بلا كلل جريمتهم ضد الانسانية المتمثلة في حروبهم العدوانية والتوسعية في كمبوتشيا وافغانستان ، والمتمثلة في أنشطتهم للتقويض وزعزعة الاستقرار في جميع أجزاء العالم ، ويزيدون من أسلحتهم التقليدية والنووية خلف ستارة من الدعاية عن نزع السلاح ، فلا جدوى من عقد الآمال على التوصل الى صياغة معاهدة عالمية بشأن عدم استعمال القوة في العلاقات الدولية

٦ - وترى كمبوتشيا الديمقراطية أن عدم استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ، والرغبة المخلصة من جانب الدول في أن تعتبر صيانة السلم منهاجا للسلوك الدولي ، يرتبطان ارتباطا وثيقا ويؤلفان كلا لا ينفصم . ان الرغبة في السلم ، التي يعبّر عنها الميثاق ، تنطوي على ادانة ومنع التهديدات أو أي نوع آخر من الاكراه ضد البلدان . ويخشى اذا غابت هذه الرغبة في السلم ، أن يصبح كل سبيل لتسوية المنازعات بالوسائل السلمية وكل آلية اعتمدها أو أرساها المجتمع الدولي ليضمن عدم استعمال القوة ، عديم الجدوى بل وخطيرا امام قانون الغاب الذي يحاول التوسعيون ترسيخه في العلاقات الدولية . وما دامت هناك دولة أو مجموعة من الدول تضع نفسها فوق المجتمع الدولي ولها أهداف توسعية وعدوانية فلن تتورع عن انتهاك أحكام القانون

٧ - ولقد استخدم التوسعيون الفييتناميون في هانوي ، منذ سنة ١٩٣٠ وهو التاريخ الذي أسس فيه هوشي منه الحزب الشيوعي الفييتنامي باسمه المعبّر وهو الحزب الشيوعي للهند الصينية ، جميع الوسائل لمحاولة تحقيق طموحهم منذ نصف قرن بابتلاع كمبوتشيا ، من خلال " اتحاد الهند الصينية " تحت السيطرة الفييتنامية . وبعد أن مني التوسعيون الاقليميون في هانوي بالهزائم المتوالية في أنشطتهم من أجل التخريب ، والتسلل والتقويض ومحاولات اغتيال القادة في كمبوتشيا الديمقراطية والانقلابات التي تساندها اعتداءات لا تتوقف على الحدود بهدف

Digitized by UNOG Library

الاطاحة بحكومة كمبوتشيا الديمقراطية ليحل محلها نظام يكون ألعوبة في يدهم - انتهى بهم المطاف الى استخدام القوة المسلحة الغاشمة بشن غزوة أولى ضد كمبوتشيا الديمقراطية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ منيت بالفشل في كانون الثاني/يناير ١٩٧٨ ، وغزوة ثانية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ بمساعدة ضخمة متعددة الأشكال من الاتحاد السوفياتي الذي وقّعوا معه معاهدة عسكرية في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨ . وقد أصبح معروفا للملأ في الوقت الحالي أن العدوان الفييتنامي ضد كمبوتشيا الديمقراطية لا يمكن أن يستمر بغير المعونة المتعددة الاشكال من الاتحاد السوفياتي التي تصل الى ٦ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة كل يوم . وشعب كمبوتشيا الذي عانى ولا يزال يعاني أكثر من أي شعب آخر ، من الأحزان والمآسي التي لا نظير لها والتي سببتها الحرب العدوانية الفييتنامية ، لا يرغب سوى الانتهاء الفوري لهذه الحرب . واذا كان لا يزال عليه أن يتغلب على بعض الصعاب ، ويتقبل بعض التضحيات وأن يثابر في كفاحه الحالي على أرض المعركة ، فذلك لأن العدوان الفييتنامي يفرض عليه هذا . والكفاح الذي يخوضه حاليا شعب كمبوتشيا ليس له أي هدف آخر سوى البقاء القومي . ومع ذلك فبجانب القتال الدائر على أرض المعركة ، لم تدخر حكومة كمبوتشيا الديمقراطية جهودها في أي وقت للبحث بنشاط على المستوى الدولي ، عن طرق ووسائل الاسراع بانهاء آلام شعب كمبوتشيا واشباع تطلعاته العميقة في العيش بسلم ، وباستقلال ، وبشرف وكرامة قومية . ولقد اقترح فعلا ، في ٥ أيار/مايو ١٩٨٠ حلا من ثلاث نقاط لانهاء المشكلة الكمبوتشية بطريقة ملائمة (A/35/221) . ويتفق هذا الاقتراح مع قرارات الجمعية العامة ٣٤/٢٢ ، و ٣٥/٦ و ٣٦/٥ ، كما يتفق مع اعلان المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا المعقود في ١٧ تموز/يوليه ١٩٨١ ، وتؤكد كلها على أن " الوضع في كمبوتشيا ناتج عن انتهاك لمبادئ احترام السيادة والاستقلال والسلامة الاقليمية للدول ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وعدم جواز استعمال القوة أو التهديد باستعمالها في العلاقات الدولية " ، وطلبت لحل مشكلة كمبوتشيا ما يلي :

(أ) انسحاب جميع القوات الفييتنامية من كمبوتشيا ؛

(ب) اجراء انتخابات عامة وحرة ، بالاقتراع السري المباشر ، تحت اشراف الأمم المتحدة ، لكي يتمكن شعب كمبوتشيا من ممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير مصيره بنفسه ؛

(ج) الضمان الدولي لاستقلال كمبوتشيا ، وسيادتها ، وسلامتها الاقليمية ، وعدم انحيازها ، وحيادها .

٨ - ولا شك أن كفاح شعب كمبوتشيا انما هو من أجل بقائه على قيد الحياة ، ولكنه يشكل أيضا اسهاما فعالا في المحافظة على السلم ، والاستقرار والأمن في المنطقة وفي العالم . وهو يسهم أيضا بجزء كبير في الدفاع عن أهداف ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه . وبذلك فان المساندة المتعددة الأشكال التي يقدمها المجتمع الدولي الى كفاح كمبوتشيا الديمقراطية والى الشعب الافغاني ليست عملا عادلا فحسب بل تشكل في جوهرها وبطريقة عملية وسيلة لتعزيز فعالية مبدأ عدم استعمال القوة في العلاقات الدولية .

Digitized by UNOG Library

مصـــــر

[الأصـل : بالعربيـــة]
[٢٦ آذار/مارس ١٩٨٢]

المبادئ العامة :

١ - يعتبر مبدأ " عدم استخدام القوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية " حجر الزاوية في نظرة ميثاق الأمم المتحدة والنظام القانوني الدولي المعاصر الى الحفاظ على السلم والأمن الدوليين فالمبدأ ، مجتمعا مع مبادئ اخرى ، انما يهدف الى حماية الجنس البشرى من ويلات وكوارث الحروب والدمار الذى قد يصيب الحضارة الانسانية نتيجة استخدام القوة في العلاقات الدولية وما وصل اليه سباق التسلح بين الدول وما حققه التقدم التكنولوجي في مضمار الأسلحة وما يتصل بها من مجالات والآثار الناجمة عن التخييرات في الهيكل الاقتصادى والاجتماعي الدولي نتيجة تصفية الاستعمار .

٢ - وترتبط زيادة فعالية مبدأ عدم استخدام القوة في العلاقات الدولية الى حد كبير بتوافر شروط معينة وتأكيد مبادئ الميثاق والقانون الدولي المرتبط به .

النقاط الأساسية :

٣ - يتوقف تحقيق هدف زيادة فعالية مبدأ عدم استخدام القوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية على توافر ثلاثة شروط :

(أ) العمل بجدية على اعداد وثائق قانونية ملزمة تستهدف تعريف وتوضيح الأبعاد المختلفة لهذا المبدأ .

(ب) مراعاة جميع الدول بدقة لمبدأ عدم استخدام القوة واحترامها لالتزامها النابع من ميثاق الأمم المتحدة بحل منازعاتها بالطرق السلمية مع توفير الأجهزة الدولية المطلوبة لتحقيق هذه الغاية .

(ج) اعادة تأكيد نظام الأمن الجماعي كما هو وارد حاليا في الميثاق مع التركيز على الاجراءات الموكلة الى مختلف اجهزة الأمم المتحدة ، مثل تقصي الحقائق FACT-FINDING والتحريات INVESTIGATION والتدابير المؤقتة PROVISIONAL MEASURES والعقوبات الاقتصادية والعسكرية .

٤ - ويجدر التنبيه الى الارتباط القائم بين بعض النقاط المذكورة في أ و ب و ج من البند السابق والمقترحات المقدمة في مناقشات اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة بهدف تحسين أداء جهاز الأمم المتحدة .

../..

Digitized by UNOG Library

٥ — كما ان مراعاة النقاط **الثلاث** المذكورة في البند ٤ أعلاه تستوجب شمول اختصاص اللجنة **الخاصة المعنية بزيادة فعالية مبدأ عدم استخدام القوة في العلاقات الدولية لتغطية جميع الجوانب التي تثيرها .**

مبدأ عدم استخدام القوة في العلاقات الدولية والقانون الدولي المعاصر :

٦ — ان مبدأ عدم استخدام القوة كما هو وارد في الميثاق يعتبر مبدأ من مبادئ القانون الدولي العام الملزمة في العلاقات الدولية ، فهو من القواعد الآمرة JUS COGENS التي لا يجوز الخروج عنها الا في الحالتين المنصوص عليهما في الميثاق (نظام الأمن الجماعي الذى يضطلع بمهمته مجلس الأمن **والدفاع** الشرعي الذى تقرره المادة ٥١ من الميثاق) هذا بالاضافة الى ما يقتضيه مبدأ **تقرير** المصير للشعوب من الاعتراف بحق منظمات التحرير المعترف بها من استخدام جميع الوسائل — بما فيها القوة — للحصول على حقها في تقرير المصير . وهذ يعكس الاضافة الكبيرة التي اضيفت نتيجة للتطور الدولي في مجال تطوير القانون الدولي : مبادئه وقواعده وعليه فان عدم استخدام القوة في العلاقات الدولية باعتباره حجر الزاوية في النظام الوارد بالميثاق بشأن الحفاظ على السلم والأمن الدوليين ، انما يؤثر ويتأثر بباقي المبادئ التي يقوم عليها هذا النظام والتي يجب مراعاتها عند مناقشة وسائل زيادة فعالية المبدأ الذى نحن بصدده .

٧ — هناك عدد من المبادئ التي يجب تأكيدها في علاقتها بمبدأ عدم استخدام القوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية ، أهمها :

(أ) حل المنازعات الدولية بالطرق السلمية .

(ب) المساواة ، وحق الشعوب في تقرير مصيرها .

(ج) السلامة الاقليمية ، والاستقلال السياسي ، واحترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية .

(د) نزع السلاح العام والشامل تحت رقابة دولية صارمة وفعالة ، بما في ذلك اقامة مناطق السلام ، والمناطق الخالية من الأسلحة النووية ، والمناطق المجردة من السلاح ، وتخفيض الميزانيات العسكرية ، وحظر أسلحة الدمار الشامل ... الخ .

(هـ) التعايش السلمي .

(و) حظر الأعمال الممهدة للحرب ، بما في ذلك الدعاية لاستخدام القوة أو التهديد بهـا .

(ز) عدم ممارسة الضغط أو الحصار الاقتصادى باعتباره أحد حالات استخدام القوة .

(ح) عدم الاعتراف بالآثار الناجمة عن استخدام القوة أو التهديد بها .

Digitized by UNOG Library

٨ - كما ان التطور في العلاقات الدولية والتقدم العلمي والتكنولوجي أديا الى أهمية التركيز على المبادئ الآتية :

(أ) الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي .

(ب) حق جميع الدول في الاستفادة من الاستخدامات السلمية للطاقة النووية .

(ج) تنظيم الاستخدامات المشتركة لاعالي البحار واستغلال ثروات القاع فيها .

(د) سيادة الدول على ثرواتها ومواردها الطبيعية .

(هـ) احترام حقوق الانسان .

٩ - وقد عبرت جمهورية مصر العربية عن وجهة نظرها بالنسبة لهذا الموضوع في اكثر من مناسبة ووثيقة ، سواء أمام الجمعية العامة أو أمام اللجنة الخاصة نفسها .

موقف حكومة مصر بشأن كيفية معالجة اللجنة لمبدأ عدم استخدام القوة

١٠ - ان الظروف التي عاصرت انشاء اللجنة الخاصة وبدء عملها ادت الى قيام نوع من المواجهة بين تيارين أو بين رأيين متعارضين . الأول ينادى بأهمية تقنين مبدأ عدم استخدام القوة ويذهب رأى الى ضرورة عقد معاهدة في حين أن الثاني ينادى بعدم الحاجة الى التقنين ، وخاصة عقد مثل هذه المعاهدة ، وذلك في اطار ما هو منصوص عليه في المادة الرابعة من ميثاق الأمم المتحدة والذى يسمو على أى اتفاق دولي آخر . ويرى هذا الرأى الثاني ان المهم هو بحث الوسائل الكفيلة بتحقيق فعالية مبدأ عدم استخدام القوة وأهمها توافر الارادة السياسية والنوايا الحسنة لدى الدول خاصة الكبرى منها والالتزام باحترام جميع أحكام ميثاق الأمم المتحدة وفي مقدمتها ما يتعلق بعدم استخدام القوة في العلاقات الدولية .

١١ - في ضوء هذا النقاش الذى ادى باللجنة الى البعد عن دراسة لب الموضوع وجوهره الحقيقي ومع ايماننا بأهمية التطور التدريجي للقانون الدولي وتقنينه فلقد بادرت جمهورية مصر العربية بالتضامن مع مجموعة دول عدم الانحياز اعضاء اللجنة الخاصة الى دفع أعمال اللجنة وذلك باقتراح ان تقوم اللجنة بترك شكل الوثيقة التي تهدف الى بلورتها جانبا في الوقت الراهن وتركيز العمل على الجانب الموضوعي وبالتالي وضع حد للمواجهة القائمة بين الرأيين .

١٢ - وقد كانت الخطوة الأولى نحو ذلك **اقتراحا مشتركا** بين مصر والمكسيك على اساس اعلان العلاقات الودية بين الدول ثم من خلال مجموعة عدم الانحياز بتقديم ورقة عمل خلال الدورة الثالثة للجنة الخاصة تضمنت سبعة عشر مبدأ **كانت أساس عمل اللجنة في دورتها الرابعة حيث تم تنقيحها** واعادة صياغتها على ضوء ما تم من ملاحظات وتعليقات بحيث ظهرت في شكل اكثر تكاملا وترابطا وخرجت بذلك من كونها مجرد مجموعة من المبادئ الى حيز ورقة عمل متكاملة ومترابطة تبرز وجهة نظر متبنيها الخاصة بتدعيم مبدأ عدم استخدام القوة في العلاقات الدولية .

../..

Digitized by UNOG Library

١٣ - **وان مصر لترى أن أفضل السبل لعمل** اللجنة هو مناقشة ورقة العمل هذه بطريقة متعمقة ثم ايجاد الاطار المناسب لمناقشة جميع المقترحات المقدمة الى اللجنة الخاصة بما في ذلك ورقة العمل المشار اليها بعد مناقشتها بواسطة اللجنة بحيث يمكن الخروج بالنتيجة المرجوة ويحقق ذلك الالتزام ما تضمنه قرار الجمعية العامة رقم ٣٦/ ٣١ من استكمال دراسة المقترحات المعروضة على اللجنة ودراسة امكانية التنسيق بين كافة هذه الاقتراحات واستخلاص الأفكار التي تلقى قبولا عاما لتكون أساس ما سوف تصدره اللجنة من نتيجة نهائية لأعمالها .

١٤ - **وتود حكومة مصر** ان تشير الى الارتباط الوثيق بين عمل لجنة عدم استخدام القوة واللجنة الخاصة **المعنية بميثاق الامم المتحدة وتعزيز دور المنظمة** .

١٥ - ولا شك أن توصل لجنة الميثاق الى تحقيق أولى الثمار الايجابية لعملها بالانتهاء من اعداد مشروع اعلان مانيلا للحل السلمي للمنازعات هو حافز قوى للجنة عدم استخدام القوة لاستكمال مهمتها الموكولة اليها ، حيث اننا نعتبر هذين الموضوعين وجهين لعملة واحدة لا يمكن فصلهما . ويتضح ذلك بوضوح من خلال نص الفقرة ١٣ من الجزء الأول من اعلان مانيلا والتي تقول :

"Neither the existence of a dispute nor the failure of a procedure of peaceful settlement of dispute shall permit the use of force or threat of force by any of the States parties to the dispute."

Digitized by UNOG Library